

- ٤- أن يكون علماً مركباً تركيب مزج غير مختوم بـ«وَيْه»، نحو: بعليكَ، بيت لحم، حضرموت، ومعدى كرب.
- ٥- أن يكون علماً مزيداً فيه الألف والنون، نحو: عثمان، وعمران، وغطفان.
- ٦- أن يكون علماً معدولاً على وزن فُعَل، نحو: عُمَر، وِزْقَر، وثُعَل، وهي معدولة عن عامر، وزافر، وثاعل.
- ٧- أن يكون علماً مزيداً في آخره ألف الإلحاق، مثل: ارطى، وذفرى، فألفهما زائدة لإلحاق وزنهما بجعفر.

الصفة الممنوعة من الصرف:

تمنع الصفة من الصرف في ثلاثة مواضع:

- ١- أن تكون صفة أصيلة على وزن أفعل ومؤنثها فعلاء، نحو: احمر، اخضر، فإن أنثت بالتاء، لم تمنع من الصرف وذلك، كاربع، وارنب، من قولنا: مررت بنساء أربع، ورجل أرنب. فكل من «أربع» و«أرنب» صفة عارضة، إذ أربع في الأصل اسم للعدد، ثم وُصِفَ به، فكأنك قلت: بنساء معدودات بأربع، وأرنب للحيوان المعروف، ثم أريد به معنى الجبان والذليل، فالوصف بهما عارض.
- ٢- أن تكون صفة على وزن «فَعْلان» الذي مؤنثه «فَعْلَى» مثل عطشان وجوعان، ويُشترط في منعها ألا تؤنث بالتاء: فإذا أنثت بالتاء لم تمنع من الصرف، نحو: سيفان ومؤنثها سيفانة، وهيمان ومؤنثها هيمانة.
- ٣- أن تكون صفة معدولة ويكون ذلك، في موضعين:
- أ- الأعداد على وزن (فُعَال أو مَفْعَل)، كأحاد ومَوْحَد، وثُناء ومَشْنَى، وثلاث ومثَلث، ورباع ومربَع.
- ب-أخرى، في نحو قولك: «مررت بنساء آخر» وهي جمع أخرى، مؤنث آخر.